مجلس المستشارين
فريق الاتحاد المغربي للشغل

الرباط في : 22/04/2022
رقم السؤال : 579

إلى السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع : سؤال كتابي حول الاحتقان الاجتماعي بوكالة التنمية الاجتماعية جراء تردي الأوضاع غير المسبوق والوضع داخل التعاون الوطني

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

السيدة الوزيرة المحترمة؛
نسائلكم باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل بمجلس المستشارين عما آلت إليه أوضاع الموظفين والمستخدمين بوكالة التنمية الاجتماعية والقطاع على حد سواء من تردي غير مسبوق من ضمنها العلاقات الاجتماعية، في وقت تتعنت فيه الوزارة وتوصد أبواب الحوار أمام الممثلين النقابيين الحقيقيين والشرعيين الذين أفرزتهم صناديق الاقتراع، وبوأتهم مكانة النقابة الوحيدة الأكثر تمثيلية (100%) ضدا على كل القوانين الدولية والوطنية المنظمة للمفاوضة الجماعية والعلاقات المهنية، ورغبة وزارتكم في تقوية من لا تمثيلية نقابية له، بل والتضييق الممنهج على الحريات والتنظيم النقابي، وصل إلى حد حرمان أعضاء اللجان الإدارية متساوية الأعضاء من الأمر بمهمة لحضور أشغال هذه اللجان، للبت في ترقية الموظفين، لا لشيء سوى لانتمائهم لنقابتنا العتيدة، الأصيلة والمستقلة، المركزية النقابية الاتحاد المغربي للشغل.
السيدة الوزيرة؛
لقد أصبحت وكالة التنمية الاجتماعية تعيش وضعا شاذا وغير مسبوق خارج إرادة إدارة المؤسسة، وهو ما يؤكده إغراق العاملين بها بالاستفسارات الكيدية والاعفاءات الانتقامية تحت طلب الوزارة، مقابل إغداق مجموعة من "الامتيازات والتعيينات التفضيلية" لأقلية من المحسوبين على تيار سياسي معين، ولجوء بعض الأطراف التي تدعي دعم وزارتكم لها لسلوكات غريبة عن وكالة التنمية الاجتماعية لشحن وتعكير الأجواء داخلها حتى أضحت الوكالة عنوانا مألوفا لدى المفوضين القضائيين، من خلال إغراقها الممنهج بالشكاوى الكيدية ضد الإدارة والموظفين، وهم الذين نعتز بهم أيما اعتزاز لانتسابهم لنا ولانتمائهم لهذا الوطن، أخذا بعين الاعتبار مستواهم الفكري وتكوينهم العالي، حيث هن وهم في مستوى الإشراف على تكوينات لجهات لم تستوعب بعد درس التطور المغربي.
ولعل التماطل وتعطيل البت في الترقيات في الدرجة برسم سنة 2021، لخير دليل على التحامل، وإن محاولة القفز على حكم قضائي بعدم أهلية بعض المحسوبين على ذلك التيار، لمثال بارز في التعالي على سلطة القضاء من طرف الوزارة التي تتشرفون بتسييرها فقط لإرضاء تيار سياسي معين. وفي هذا السياق نذكركم السيدة الوزيرة بالمراسلة الموجهة لإدارة الوكالة من طرف مفتشيتكم بتاريخ 14 مارس 2022، بعدم احترام المفتشية العامة التابعة لوزارتكم للاختصاصات المنصوص عليها في المرسوم رقم 112-11-2 الصادر في 23 يونيو 2011 في شأن المفتشيات العامة للوزارات حيث وجهت مفتشتكم العامة مجموعة من المراسلات الإدارية تخص الشق التدبيري للمؤسسة متجاوزة بذلك حدود الوصاية إلى محاولة الحلول محل إدارة الوكالة في التسيير الإداري اليومي للمؤسسة والتي نعتبرها سابقة من نوعها في علاقة المفتشية العامة لوزارة ما بالإدارة موضوع التفتيش.
سبحان الله، السيدة الوزيرة، أن هذا الهجوم الممنهج على أطر ومناضلات ومناضلي الاتحاد المغربي للشغل، داخل وكالة التنمية الاجتماعية، أفمِن غريب الصدفة أن يوازيه نفس الهجوم على أطر ومناضلات ومناضلي الاتحاد المغربي للشغل بمؤسسة التعاون الوطني التابعة بدورها لوزارتكم؟.
إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، إذ نسجل بكل أسف هذا التردي في الوضع داخل وكالة التنمية الاجتماعية والتعاون الوطني، وهذا الاستهتار بمقومات الدولة الديمقراطية وأسس دولة الحريات ودولة الحق والقانون، نسائلكم السيدة الوزيرة: عن التدابير والإجراءات التي تعتزمون اتخاذها لتصحيح هذا الوضع في قطاع من المفروض أن ينخرط كليا في بناء شعار الدولة الاجتماعية الذي رفعته حكومتكم.

صاحب السؤال

سليك نور الدين

وتفضلوا السيدة الوزيرة بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير.

صاحب السؤال

سليك نور الدين